

"لدينا الإمكانيات ووضعنا أحسن من بلدان أخرى" اسكندر: عجز الموازنة مصدره الوضع السياسي

عجز الموازنة هو الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة، والنفقات تفوق الإيرادات. تضطر الحكومة في هذه الحال الى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، ما يؤدي الى تزايد الدين العام. علينا التمييز بين عجز الموازنة المتوقع والعجز الحقيقي. الاول يخص مشروعها، والثاني حصيلة تنفيذها بعد نهاية السنة المالية



الدكتور مروان اسكندر.

العجز في الاشهر الثمانية من العام 2018 اعلى مما تم توقعه في موازنة العام 2017. هذا الاختلاف يأتي من الانفاق المفرط على الاجور والتعويضات في القطاع العام، خدمة الدين العام، ودعم مؤسسة كهرباء لبنان.

مع كل هذه المؤشرات نرى ان الحديث عن الانهيار ليس صحيحا، بل هناك تراجع ناتج من خليط من العوامل السياسية والادارية. هذا التراجع لا يمكن عكسه الا اذا طبق مؤتمر سيدر 1 بشقيه الاستثماري والاصلاحي. بالتالي يمكن الجزم بأن كل الشائعات التي تطاول لبنان اليوم هدفها سياسي واقتصادي.

يؤكد الدكتور مروان اسكندر لـ"الامن العام" ان العجز في الموازنة هو سبب الصعوبات

بحجم الاستهلاك في الكهرباء والمياه. قدّر البنك الدولي خسارة عبء الوجود السوري على لبنان بنحو مليار ونصف دولار سنويا، اي ثمة نقص في الدخل القومي منذ العام 2012 لغاية اليوم نحو 15 مليار دولار. هناك تباطؤ في حجم تحويلات اللبنانيين من الخارج وقد بلغت عام 2016 نحو 9 مليارات ونصف مليار دولار. هذه التحويلات تعتبر اساسية لانها دخل مكتسب غير خاضعة للضريبة. تستفيد الدولة من هذه التحويلات اذا استعملت في شراء العقارات او في عملية الاستهلاك اليومي. ثمة مشكلة اساسية تعيق النمو، وهي الاقتراض الكبير الذي تقوم به الدولة من المصارف التجارية لتمويل عملية استهلاكها، الامر الذي حد من تسهيلات المصارف للاستثمار الخاص. الهندسات التي اعتمدها مصرف لبنان امنت مردودا للمصارف افضل في اقراض الدولة عبر مصرف لبنان. يبقى ان التحويلات من الخارج لا تمر فقط عبر المصارف، بل هناك تحويلات نقدية يحملها بعض الاشخاص نقدا. لذلك اظهرت الاحصاءات ان تراجع التحويلات لم يكن كبيرا. فقد كانت عام 2017 نحو 8 مليارات ونصف مليار دولار، بينما بلغت منذ بداية العام ولغاية اليوم نحو 7,5 مليارات دولار تضاف اليها التحويلات النقدية. ثمة امر آخر غاية في الاهمية وربما لا يمكن ملاحظته لانه لا يقع ضمن المخالفات القانونية. عندما تتم مراجعة حسابات مستوردات المشتقات النفطية، كانت في العام 2012 نحو 4400 مليار دولار فيما بلغت قيمتها عامي 2013 و2014 نحو 8400 مليار دولار. السؤال الذي يطرح هنا، كيف تتضاعف قيمة المشتريات مع ان السعر لم يتغير بهذا المستوى. تبين انها مشتقات تستورد الى لبنان من ثم يعاد تصديرها الى سوريا ويتم قبض ثمنها نقدا. اذا كان يدخل

الى لبنان نحو 4 مليارات دولار نقدا وليس عبر المصارف. لذلك استمرت الحركة الاقتصادية منذ العام 2014 على ما هي عليه. لكن تراجع حجم هذه الحاجة الى سوريا، اضافة الى تراجع النمو في سوريا. ليس هناك حسابات دقيقة لحجم التحويلات انطلقا من هذا الواقع، لذا تبقى عملية العجز عملية ارقام فقط. هناك بالتأكيد تباطؤ في النمو الاقتصادي، ومن المؤكد ان لبنان لا يحتاج الا الى استقرار الوضعين الداخلي والاقليمي حتى يعود مركزا للمستثمرين العرب والاجانب. العجز في الموازنة هو سبب الصعوبات الاقتصادية التي نمر فيها، لكنه ليس اساسا. اما القول بالمخاطر، فانا غير مقتنع بمثل هذا الكلام. ثمة من يتحدث في البنك الدولي عن ان حجم الاقتصاد الوطني يقارب 55 مليار دولار. انا اؤكد انه يفوق هذا الرقم. حركة المقاصة بين المصارف تصل الى نحو 72 مليار دولار، وحركة البطاقات الائتمانية هي 22 مليار دولار، اي ما يعادل 94 مليارا. اقر البنك الدولي ان هناك اقتصادا اسود يصل الى نحو 30%.

■ هل الاقتصاد الاسود متوافر حتى اليوم؟ □ هو امر متوافر منذ مدة طويلة. هناك مثلا العمال العرب والاجانب الذين يعملون من دون اجازات عمل، وكذلك العمال الزراعيون السوريون او النازحون، اضافة الى الفنانين وغيرهم الذين يعملون من دون دفع الضريبة. كل ذلك يشكل 30% من الاقتصاد الاسود وهي نسبة مهمة جدا. حجم اقتصادنا هو نحو 75 مليار دولار يقابله دين عام يصل الى 150 مليار دولار، ما يعني ان اقتصادنا ليس على حدود المخاطر. لبنان لا يشبه اي بلد وبالتالي وضعه لا يشبه اليونان مثلا.

■ حجم دين الدولة مرده الى الاقتراض من المصارف، الى اي مدى في استطاعة الدولة الاستمرار في الائتكال على عملية الاستدانة؟ □ يمكن ان توقف الدولة عجز الموازنة بنسبة 50% خلال سنة واحدة فقط من خلال معالجة موضوع الكهرباء. ثمة طرق عديدة لذلك، ◀

أسباب الإنحراف الإداري ونتائج

بعد الاطلاع على معظم آراء المتخصصين في الشأن الاداري عن اسباب انحراف الادارة العامة في لبنان، نرى ان ذلك يعود الى عاملين اساسيين:

- 1- اتساع نشاط الدولة وما اصاب وظائفها من تعقيد وتشابك.
 - 2- انتشار الامراض الوظيفية الخبيثة في جسم الادارة، مثل البيروقراطية الادارية والانحرافات الادارية والنفاق الاداري.
- من هذين العاملين نتجت مشكلات عدة نوجزها في النقاط الآتية:
- تضخم مهمات الادارة، في وقت اصبحت اجهزتها هزلة وعاجزة عن تلبية الحاجات ومواكبة المستجدات في مجال التنظيم الاداري.
 - تفشي ظاهرة المحسوبية والرشوة والمحابة. اسفر ذلك عن تجريد الادارة من صفات النزاهة والتجرد والموضوعية.
 - ضعف روح الخدمة المدنية والرقابة الذاتية والتسلسلية، وغياب روح المبادرة، وانتشار روح التقاعس والاتكالية لدى قسم كبير من موظفي الدولة، واعتبار الوظيفة وسيلة للحصول على مركز اجتماعي يؤمن مغام شخصية.
 - تسييس الوظيفة العامة (وغالبا تطبيقها). يتجلى ذلك في تدخل السلطة السياسية او المسؤولين السياسيين في امور الادارة لخدمة المصالح الخاصة او الفتوية او المذهبية.
 - عدم التفرع للوظيفة العامة وممارسة اعمال اخرى منهكة او محظورة قانونا، واللجوء الى اسلوب الرشوة وقبول الهدايا.
 - كثرة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعالج امور الادارة وشؤون الموظفين، ومعظم هذه النصوص وليد حلول عاجلة لمشكلات عارضة. هذا ما ادى الى تضاربها، وتشابك الصلاحيات بين الوحدات الادارية، وتعقيد المعاملات، وهدر الاموال، وصعوبة ضبط اوضاع الموظفين والتميز بين فئاتهم وصلاحياتهم.
 - الاكثار من استحداث الاجهزة والوحدات الادارية المتشابهة، او غير الضرورية او التي يمكن الاستغناء عنها، حتى بات الناس يشكون من التخمّة في عدد الموظفين والاجهزة الادارية.
 - اتباع الاسلوب المتشدد في مركزية الادارة، وانعكاسات ذلك على مشاريع اللامركزية الادارية التي نص عليها اتفاق الطائف، وتعهدت الحكومات المتعاقبة الاخذ بها.
 - التعيينات العشوائية والكيفية على رأس الادارات العامة، وغياب مبدأ الثواب والعقاب ومبدأ التنسيق بين الوحدات الادارية. كل ذلك افضى الى الاهمال والتقصير والتسيب.
 - وجود قوى مضادة في الادارة والمجتمع تسعى الى اجهاض كل عملية اصلاحية واضعاف الروح الاصلاحية لدى المواطنين، ومنع الاجهزة الادارية من اداء مهمتها باخلاص وشفافية.
- من كل ما تقدم نستنتج ان الاصلاح الاداري رهن الاصلاح السياسي. لن يتحقق اي اصلاح اداري في ظل نظام سياسي عاجز.
- ظاهرة التدخل السياسي في الشأن الاداري كانت على الدوام السمة البارزة في كل عهد من العهود الرئاسية في لبنان. لهذا رأينا ان كل عهد جديد يسارع منذ بداية ولايته الى اعلان الحرب على الفساد الذي خلفه العهد السابق. لكن الفساد الذي يتلقى الصفعات والاهانات بصر في بداية الامر، لا يلبث ان يستأسد ويكشر عن انيابه ويعود الى سابق عهده من التخريب والطغيان.
- فما هي مظاهر الفساد الاداري في العهود الرئاسية منذ الاستقلال؟ ما هي اهم الاعترافات الرسمية بالتدخل السياسي في شؤون الادارة؟ الاجابة تحتاج الى فرصة اخرى.



TAKING CARE OF YOUR BUSINESS

THE NEW VISA SIGNATURE BUSINESS CARD

Grow your business with added purchasing power!
First National Bank offers you the Visa Signature Business Card, an easy way to separate company and personal expenses, manage business and travel spending, and simplify bookkeeping.

1244



FNB
FIRST NATIONAL BANK
S.A.L.
fnb.com.lb

الكهرباء مثلا لا تشمل الفوائد. علما ان الدولة تدفع الفائدة عندما تستدين، وهو امر غير مقبول ولا يسمح لنا بتحديد ارقام العجز. سلسلة الرتب والرواتب لم تكن متوازنة على الاطلاق، ما اوقع الموازنة في عجز كبير، علما ان المسؤولين كانوا يتحدثون عن خفض العجز بقيمة 250 مليون دولار، لكن يبدو ان هذا العجز ارتفع الى اكثر من مليار دولار. اذا اين الاصلاح؟ اذا لم يتوافر الاقتناع بعملية الاصلاح لن يحصل لبنان على قروض ميسرة.

■ هل اعادة الثقة وثبات سعر الليرة ومعدلات الفوائد، عناصر تساعد على وقف العجز؟
□ بالطبع لا. طالما ان هناك من يمارس استمرار عجز الكهرباء وسلسلة الرتب والرواتب والنفايات كذلك، فتلك العناصر لا تعالج عملية العجز. العلاج هو باعتماد التخصصية الحقيقية في موضوع الكهرباء والاتصالات، وصافي تكرير النفط التي توقفت لاسباب سياسية.

■ هل حسن الاستثمار يحتاج الى مناخ سياسي معين؟
□ طبعا. خصوصا ان لبنان اليوم ليس مقصدا للاستثمار، والضرائب ليست تشجيعية.

■ ماذا يساعد على تحسين النحو؟
□ ان يكون اصحاب الشأن كالوزراء والمسؤولين منزهين وفعالين، وان يخلقوا جوا يزيل الانطباع الذي يتحدث عن ان لبنان يعيش حالة فساد كبيرة، خصوصا وان جميع المسؤولين يتحدثون عن محاربة الفساد. غير ان فرص النجاح لا تزال متوافرة ولدينا الامكانيات والكفايات التي تسمح بذلك، شرط ان يكون المناخ السياسي ملتحما بالمصلحة الوطنية.

■ اذا ثمة امل في تحسين الوضع وليس هناك خوف من اننا ذاهبون الى انهيار اقتصادي؟
□ لدينا الامل والامكانيات ووضعنا سليم، وافضل من بلدان اخرى. الامر ليس مغلقا، لكن علينا معالجة القضايا الاساسية بشكل فعال وبشفافية مطلقة.

ع. ش



معالجة الكهرباء توفر على الخزينة نحو ملياري دولار سنويا.

■ مثل اقامة معامل نقالة قريبة من المدن ومراكز الاستهلاك، كما هي الحال في المانيا وانكلترا، معالجة موضوع الكهرباء يوفر على الخزينة نحو ملياري دولار سنويا، وتخصيص قطاع الاتصالات يوفر من 8 الى 10 مليارات دولار، ما يعني الغاء وزارة الاتصالات وتوفير نحو مليار دولار هي كلفة هذه الوزارة. هذا الاجراء يؤمن نحو 11 مليار دولار سنويا، هي مجموعة اموال سيدير التي ستعطي للبنان كقروض اذا توافرت الشروط المطلوبة لذلك. هناك ايضا امر ترشيح الوظيفة العامة وضبطها، وهي باب مفتوح لهدر المال العام من دون وجه حق. لبنان يتمتع بقدرات مهمة جدا كالصناعات التي تحمل قيمة مضافة، مثل المجوهرات التي تصدر الى سويسرا وهي تشكل نحو 500 الى 700 مليون دولار، وتعتبر من اهم عناصر صادرات لبنان. هناك مجالات صناعية اخرى مهمة جدا كصناعة المولدات الكهربائية الصغيرة.

■ ما المطلوب لتحفيز اللبنانيين على العمل المنتج؟

□ ايجاد مناخ مستقر واجواء معيشية تساعد على ايجاد فرص عمل للشباب مستقبلا، وهو امر من الضروري الاعتماد عليه.

■ الى اين حد يؤثر الوضع السياسي على الموازنة العامة؟

□ الوضع السياسي هو الذي يشكل العجز في الموازنة العامة، وثمة فائض في التوظيف الذي يتم خارج النطاق القانوني. اذا اردنا معالجة قضيتنا بشكل جذري، يجب ان ننظر الى ان لبنان يملك كل الطاقات والامكانيات، لكن علينا تفادي الهدر حتى نسير في الطريق الصحيح.

■ لبنان في عجزين، عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، ما يؤثر على عملية تمويل الدولة. كيف يمكن معالجة هذا الامر؟

□ كل القروض التي منحت الى مؤسسة